العلاقات الأمنية الأمريكية – الكورية بعد الحرب الباردة

الأستاذة نسيمة طويل
أستاذة مساعدة "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

مقدمة:

على الرغم من قدم العلاقات الكورية-الأمريكية إلا أن هذه العلاقات قد أخذت شكلا مكثفا بصورة واضحة خلال فترة الحرب الباردة، وفي ظل سيطرة نظام ثنائي القطبية، حيث أبقت ظروف الصراع الدولي خلال هذه الفترة بظلالها على طبيعة العلاقات الكورية الأمريكية، حيث أصبحت السياسة الأمريكية تجاه كوريا (الجنوبية) جزء من الإستراتيجية الأمريكية العالمية خلال هذه الفترة والقائمة على احتواء القوة السوفيتية.

وقد ارتكزت العلاقات الكورية الأمريكية خلال هذه الفترة على ركيزة رئيسية هي معاهدة الدفاع المشترك Mutual defense treaty الموقعة سنة 1953، والتي نتج عنها تأسيس تحالف ثنائي يقوم على الدفاع المشترك، اتسم بالقوة والاستقرار طوال الحرب الباردة، كما كثفت الولايات المتحدة من مساعداتها الاقتصادية لكوريا الجنوبية كجزء من إستراتجيتها للإسراع بعملية التطوير الرأسمالي لدول المنطقة، ورغم أن هذا التحالف قد وفر لكوريا الجنوبية غطاء أمنيا مستقرا ضد احتمالات الهجوم من قبل النظام الكوري الشمالي إلا أن الاعتماد الكوري المكثف على الولايات المتحدة ارتبط بدرجة عالية من التبعية الكورية للولايات المتحدة سواء في المجالين الأمني أو الاقتصادي.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى طرح العديد من الإشكاليات حول مستقبل التحالف الأمني الأمريكي-الكوري الجنوبي، وقضية الوحدة الكورية، بالإضافة إلى قضية التسليح النووي لكوريا الشمالية

1- أبعاد السياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية

للسياسة الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية العديد من الأبعاد نتيجة تعقيدها التاريخي والخلافات بين مؤيدي استمرار هذه السياسة والداعين لإجراء تغييرات

شاملة بها، وقد ركزت معظم التحليلات لهذه السياسة على التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، متناولة كوريا الشمالية باعتبارها الطرف المعادي للحليفين.

ولم يكن تأسيس كوريا الشمالية الذي تم استجابة لتشكيل كوريا الجنوبية مقبولا لدى الولايات المتحدة، فعندما يذكر المسؤولين الأمريكيون كلمة "كوريا"، فهم عادة يعنون كوريا الجنوبية، ويسلم المسئولون الأمريكيون بوضوح بوجود كوريا الأخرى المعادية، ولكن دائما كتهديد، أو كنظام ديكتاتوري، دون أن يضمن ذلك التسليم اعترافا ضمنيا بالكوريتين[1].

وقد أدت التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة إلى إعادة التأكيد على التحالف الأمني بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لرغبة الأمريكيين في بث روح جديدة في السياسة الدفاعية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن وجهة نظر الطرفين، فإنه يمكن استمرار علاقة التحالف هذه بصورة أبدية مع بعض التعديلات البسيطة نسبيا، على الرغم من التغيرات المفاجئة في كل من كوريا الشمالية والصين واليابان، وبسبب هذا التحول العميق في أولويات الإستراتيجية الأمريكية عدل تقييم التهديدات الأمنية والأبعاد الأساسية للسياسة الأمنية الأمريكية[2].

2- التحالف الإستراتيجي الأمريكي-الكوري الجنوبي:

يعتبر التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية المرتكز الأساسي للسياسة الدفاعية لكوريا الجنوبية، والذي يعتمد على التعاون في مختلف المجالات الدفاعية، السياسية والاقتصادية، بما يكفل حماية الأمن الكوري من التهديدات الأمنية وتأتي على رأسها تهديدات كوريا الشمالية، وقد ارتبطت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بمعاهدة صداقة وحماية في عام 1945، وقد أكدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ما أكدت عليه المعاهدة الأمريكية الكورية بالنسبة للحفاظ على أمن كوريا الجنوبية وتوفير سبل ووسائل الحماية الكافية للأمن الكوري.

وقد أثبتت هذه العلاقة الإستراتيجية قائدتها للجانبين الكوري والأمريكي، حيث وفرت لكورية الجنوبية عوامل الحماية من أي خطر محتمل –خاصة الخطر الكوري الشمال–، بالإضافة إلى توفير قواعد عسكرية وتواجد عسكري إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اعتبر نهاية الحرب الباردة تغيرا واضحا في منحى التحالف الأمني الكوري-الأمريكي، حيث بدأت كوريا سنة 1995 ولأول مرة بتحمل جزء من تبعية نفقات القوات الأمريكية المتواجدة في الأراضي الكورية بما يقدر بـ 41,2 مليون دولار سنويا[3].

وبدءا من سنة 2004، اتخذت علاقة التعاون الأمني والإستراتيجي بين البلدين مسارا جديدا بعد استجابة كوريا الجنوبية لطلب الولايات المتحدة بإرسال قوات كورية للمساهمة ضمن القوات المتعددة الجنسيات التي تحمل تحت المظلة الأمريكية –في العراق- ، وبالفعل أرسلت كوريا نحو 3600 جندي من قواتها في منتصف عام 2004 للعراق للعمل في مجال إعادة الإعمار بمحافظة الموصل في العراق.

وقد لاقت هذه الخطوة رفضا شعبيا كبيرا في كوريا الجنوبية بالإضافة إلى رفض عارم للأحزاب السياسية التي طالبت بإعادة النظر في التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أدى حجم الضغوط الداخلية في كوريا الجنوبية إلى إعادة صياغة الدبلوماسية الكورية وإعادة النظر في نمط العلاقة الذي يربط الدولتين في إطار تحالفهما الإستراتيجي، حيث أدى الاعتماد الكوري على الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي إلى تطوير نمط من العلاقة غير المتكافئة –ما يعرف بـ Patron-Client- اتسمت بدرجة عالية من التبعية الكورية للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل كوريا الجنوبية تتجه لتطوير نمط جديد من العلاقة أو التحالف يقوم على درجة أكبر من التكافؤ والندية، خاصة بعد أن فقد التحالف الكوري-الأمريكي بعض وظائفه، خاصة الوظائف ذات الطابع السياسي المتعلقة بالحفاظ على استمرارية النظام السياسي لكوريا الجنوبية وضمان الشرعية السياسية والدولية لهذا النظام، فضلا عن صفات الاستقرار السياسي الداخلي[4].

فقد استطاع النظام الكوري الجنوبي من خلال ارتباطه القوي بالولايات المتحدة الأمريكية، الحفاظ على استمراريته وشرعية وجود خلال الحرب الباردة، فقد تراجعت وظيفة التحالف الكوري-الأمريكي في الحفاظ على الشرعية الدولية للنظام الكوري-الجنوبي بعد نجاح الدبلوماسية الكورية في الحصول على الاعتراف السياسي والدبلوماسي الرسمي من قبل دول المعسكر الاشتراكي السابق بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع روسيا، الصين، ودول أوربا الشرقية[5].

كما تراجعت أهمية المصلحة الكورية في الحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية خاصة بالنظر إلى تصاعد الإمكانات الاقتصادية الكورية في مقابل تصاعد حدة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة من ارتفاع في حجم العجز التجاري، وتراجع التنافسية الأمريكية، وتراجع اجتماعي كبير، مما توجب إعادة تغيير نمط وتوزيع الأعباء بين الولايات المتحدة وحلفائها.

ورغم كل ما سبق فإن الدبلوماسية الكورية تسعى إلى ضمان استمرار الغطاء الأمني الأمريكي من خلال ضمان استمرار التحالف الأمني، وضمان استمرار الوجود العسكري الأمريكي من ناحية أخرى، مع ضرورة تطوير القوة العسكرية لكوريا الجنوبية، ولتحقيق هذين الهدفين عمدت كوريا الجنوبية إلى:

1- تضييق ما اصطلح عليه بإستراتيجية"المشاركة في الأعباء" من خلال[6]:

- قبول كوريا الجنوبية فكرة تخفيض الوجود العسكري الأمريكي على أن يرتبط ذلك بمستوى التهديد الكوري الشمالي.

- إعادة توزيع الأعباء الأمنية بين الطرفين وموافقة كوريا على المساهمة في تكاليف الإنفاق الدفاعي في كوريا الجنوبية.

- إعادة توزيع مسؤوليات الدفاع عن الأمن القومي الكوري، بحيث يتحول الدور الأمريكي تدريجيا من الدور الرئيسي في الحفاظ على الأمن الكوري إلى مجرد القيام بدور مساعد.

2- تطوير القدرة العسكرية الكورية من خلال زيادة الإنفاق العسكري وهذا ما يمكن التأكد منه من خلال زيادة الإنفاق العسكري من حجم الميزانية العامة الكورية .

وترسيخا لدور أمين كوري أكثر فعالية فقد توصل الجانبين أثناء انعقاد لقاء المشاورات الأمنية رقم 24 في نوفمبر 1992 على قيام الجانب الكوري بمسؤولية قيادة عمليات القوات العسكرية الكورية وقت السلم قبل نهاية عام 1994 على أن تنتقل هذه المهمة مرة أخرى إلى الجانب الأمريكي وقت الحرب.

3- وجود القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية:

اتجهت الإدارة الأمريكية ابتداء من سنة 1990 إلى وضع خطة لتخفيض حجم الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية وإعادة صياغة العلاقات الأمنية معها في إطار ما عرف بـ: "المبادرة الإستراتيجية لشرق آسيا"، واتفق الطرفان على وضع خطة ثلاثية المراحل لتخفيض حجم القوات العسكرية، وقد قدمت الولايات المتحدة عدة مبررات لهذا التوجيه هي:

1- إنه في ضوء المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة وما أفرزته أمنيا على منطقة شمال شرق آسيا وتغير سياسات الصين تجاه الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، لم يعد متوقعا تهديدا أمنيا كبيرا في المنطقة.

2- ليس من المحتمل أن تقوم كوريا الشمالية بالضربة العسكرية الأولى ضد الجنوب في ظل تدهور أوضاعها الاقتصادية وإدراكها لحجم التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية المحيطة.

3- إن الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية لن يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى في شمال شرق آسيا، في ظل وجود توازن إستراتيجي بين الكوريتين على الرغم من التفوق العسكري لكوريا الشمالية.

4- الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية سوف يؤدي إلى توفير الإطار الأمني والتحسيني المناسب لتشجيع المحادثات الكورية-الكورية، وتخفيف درجة التوتر بين الكوريتين.

وقامت الإستراتيجية الأمريكية نحو كوريا الجنوبية في تلك الفترة وفي إطار هذه الإستراتيجية الجديدة على تحقيق عدد من الأهداف هي[7]:

أ) ضمان ردع كوريا الشمالية في القيام بأي هجوم ضد كوريا الجنوبية.

ب) العمل على تخفيض التوترات السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية من خلال تشجيع الحوار الكوري-الكوري.

ج) تغيير الدور الأمريكي في الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والدفاع عن الأمن القومي الكوري من الدور الرئيسي والاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية إلى الدور المساعد فقط.

إزاء هذه التطورات اتفق الجانبان على خطة لإجراء الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية من كوريا الجنوبية، اعتمدت على ثلاث مراحل من 1990-200 هي[8]:

- **المرحلة الأولى (1990-1992)**: سحبت الولايات المتحدة حوالي 7000 جندي أمريكي من بينهم 5000 من القوات البرية و2000 من القوات البحرية والجوية، وذلك من إجمالي 43 ألف جندي أمريكي.

- **المرحلة الثانية (1993**-1995): وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب المزيد من قواتها أو ذلك تدريجيا ودون نسب معينة حسب الأوضاع الأمنية في شبه الجزيرة الكورية.

- **المرحلة الثالثة (1996-2000)**: وانتهت هذه المرحلة بالاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات العسكرية الأمريكية اللازمة للحفاظ على الاستقرار الأمني الإقليمي

والمصالح الأمريكية في المنطقة، وارتبط تطبيق هذه المرحلة أيضا بنفس العوامل السابقة والمتعلقة بتقييم حجم التهديد الكوري الشمالي.

في المقابل ما تزال كوريا الجنوبية تؤكد على ضرورة استمرار التواجد العسكري الأمريكي بها، على الرغم من التحولات الدولية والإقليمية في المنطقة، فمن ناحية أكدت كوريا الجنوبية على استمرار التهديد الكوري الشمالي، وأنه على الرغم من كافة التطورات الإيجابية على صعيد العلاقات الكورية-الكورية –رغم التذبذبات المرحلة من فترة إلى أخرى-، إلا أن كوريا الجنوبية تعطي عددا من المبررات دارت حول العناصر التالية[9]:

1- استمرار تمسك النظام الكوري الشمالي بتصوراته حول فكرة تحرير الجنوب الكوري.

2- لا يجب التحويل كثيرا على التدهور الاقتصادي لكوريا الشمالية كعامل من العوامل التي قد تحول دون قيام كوريا الشمالية بهجوم على الجنوب، فقد يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى تشجيع النظام السياسي الكوري على شن هجوم ضد كوريا الجنوبية لمحاولة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية.

3- في مقابل التصور الأمريكي القائم على تحقيق توازن إستراتيجي بين الكوريتين أكدت كوريا الجنوبية على استمرار تفوق كوريا الشمالية في الميزان العسكري وبخاصة في حجم القوات العسكرية، إذ يركز النظام الكوري الشمالي تواجده العسكري حول المنطقة المنزوعة السلاح، إذ ينتشر بحوالي 65% من حجم القوات المسلحة، في المقابل تنتشر القوات العسكرية في كوريا الجنوبية حول المناطق الحيوية، إذ ترتكز نسبة 25% من هذه القوات في العاصمة سيول SAOUL.

4- وفي مقابل تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على إمكانية أن يؤدي الانسحاب التدريجي للقوات العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية إلى وضع الحوار الكوري-الكوري، فإن كوريا الجنوبية تبنت ضرورة توظيف فكرة الانسحاب العسكري الأمريكي من كوريا الجنوبية هو شرط لإجبار النظام الكوري الشمالي على تخفيض درجة التوتر العسكري في شبه الجزيرة الكورية.

وهكذا فقد قام الموقف الكوري فيما يتعلق بقضية الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية على الركائز التالية[10]:

1- ضرورة استمرار الوجود العسكري الأمريكي بنفس الكثافة الحالية (حوالي 36000 ألف جندي) وأن استمرار وجود هذه القوات مازال هو الآلية العملية الرئيسية للحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

2- ضرورة أن يخضع أي تغيير مستقبلي في حجم القوات العسكرية الأمريكية في كوريا للتشاور التنسيق المسبق، وأن يتم هذا التخفيض بموافقة كوريا الجنوبية.

3- حتى في ظل نهاية الصراع الكوري-الكوري وقيام الوحدة فإن الوجود العسكري الأمريكي يظل ضروريا للحفاظ على الاستقرار والأمن في منطقة شمال شرق آسيا.

وفي ظل الإصرار الكوري على ضرورة الحفاظ على حجم مناسب للقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية فقد أعطت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ضمانات على استمرار بقاء القوات العسكرية الأمريكية خاصة في ظل بروز وتفاقم القضية النووية لكوريا الشمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح كوريا الجنوبية في الحصول على هذه الالتزامات كان يرجع بصفة أساسية إلى توافق المصالح الأمريكية في المنطقة مع ضرورة استمرار بقاء هذه القوات، خاصة في ظل التأكيد الأمريكي على حيوية الاستقرار الإقليمي في شمال شرق آسيا بالنسبة للمصالح الأمريكية.

4-قضية الوحدة الكورية والسياسة الأمريكية اتجاهها:

للتفصيل في هذه القضية يجب التمييز بين مصالح بعيدة ومتوسطة المدى وقصيرة المدى فيما يتعلق بالمنطقة الخاصة بشبه الجزيرة الكورية، فطويلة المدى هي عدم بروز قوة معارضة ومسيطرة على المنطقة، وتسهيل حرية الملاحة، وتشجيع نمط التنمية السياسية والاقتصادية الليبرالية.

أصبحت حماية مصالح شركات الاستثمار الأمريكية، وحماية الدول التي تتبنى النمط الليبرالي/الرأسمالي تشغل أساس السياسة الأمريكية في المنطقة[11].

إن التحول العالمي جعل كوريا الشمالية تحت رحمة المساعدات والمعونات الاقتصادية من الدول التي تستطيع ذلك، حيث تعرضت لأزمة غذائية عنيفة وضعف الإنتاج الزراعي، أضف إلى ذلك عدم القدرة على تحويل التكنولوجيا العسكرية إلى تكنولوجيا مدنية مفيدة للمجال الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثيرات الحصار الاقتصادي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لأسباب جيبوسيكية، كل ذلك أفرز وضعا متأزما اعتبر بداية لانهيار سياسي واقتصادي.

بالإضافة إلى الانحطاط الاقتصادي، وجدت كوريا الشمالية نفسها ضمن نطاق تطويق إقليمي من طرف كوريا الجنوبية، حيث عرفت هذه الأخيرة تقاربا في العلاقات مع كل من روسيا والصين.

إن الموقف الأمريكي اتجاه الوضع في شبه الجزيرة الكورية يظهر أن الولايات المتحدة ترغب في حصار كوريا الشمالية دبلوماسيا لتحثها على إحراز تغيرات ولو مشابهة لما حدث في الصين خاصة في المجال الاقتصادي، أضف إلى ذلك حرص الولايات المتحدة على التحكم في مستوى التفاعل بين الكوريتين وتكييفه وتوجيهه وفقا للمصالح الأمريكية، وتصر الولايات المتحدة على أن حلول المشاكل الأمنية في منطقة شبه الجزيرة الكورية يجب أن يكون متعدد الأطراف (الكوريتين بالإضافة إلى الولايات المتحدة والصين) في محاولة منها للحصول على الاعتراف الصيني بالنفوذ الأمريكي في المنطقة دون أن يؤد ذلك إلى الوحدة بين الدولتين[12].

يرى العديد من المحللين الإستراتيجيين أن الولايات المتحدة تضع استقرار شبه الجزيرة الكورية في المرتبة الأولى قبل وحدتها، مما قد يؤدي إلى تناقض بين السياسة الأمريكية ورغبات الوحدة الكورية، فالاعتبارات الجيبوليتكية تؤكد على ضرورة التوفيق بين هذين المتغيرين الأمر الذي جعل قضية الوحدة تنحصر دون حل بين معضلتين: الأولى وضع كوريا الشمالية أمام معضلة الاقتصاد والتنمية مقابل الأمن والاستمرارية الوجودية رغم عدم ثقة هذه الأخيرة في الوعود الأمريكية يحل الأزمة الاقتصادية، أما الثانية فاستخدام كوريا الشمالية للتهديد النووي واستخدام العنف في حل قضية الوحدة الكورية[13].

ويؤثر هذا الأمر سلبا على التقارب بين الكوريتين وبالتالي على محادثات الوحدة بينهما، حيث لا تستطيع كوريا الجنوبية أن تخالف الإستراتيجية الأمريكية ناهيك عن الخوف من القوة العسكرية والنووية الشمالية، مقابل عدم رغبة القيادة الكورية الشمالية في فتح موضوع الوحدة بشكل جاد طالما استمرت العلاقات الأمريكية/الكورية الجنوبية على هذا النهج.

-المدخل الإقليمي للوحدة الكورية والموقف الأمريكي منه:

احتلت المنطقة الإقليمية المحيطة بشبه الجزيرة الكورية –شمال شرق آسيا– اهتماما متزايدا من قبل السياسة الأمريكية، حيث توجد مصالح أمريكية في الحفاظ على استقرار وأمن الدول الموالية لها، أضف إلى ضرورة إزالة مصادر التوتر الممكن واحتواء التهديدات المحتملة.

إن الملاحظ للتفاعلات الإقليمية يلحظ مستويين للتفاعل الإقليمي تجاه الوحدة الكورية، مستوى التعاون، ومستوى التنافس الصراع، فالصين مثلا ليست ضد مبدأ الوحدة الكورية بشرط أن تتاح لكوريا الشمالية فرصة تطوير نظامها الاقتصادي والسياسي كيفما تشاء، ورغم هذا التأييد إلا أنها تؤيد كذلك الولايات المتحدة في استمرارية العقوبات ضد كوريا الشمالية في حالة استمرارها في البرنامج النووي.

أما اليابان فالاعتبارات الجيوإستراتيجية أضحت هي الأساس في تعاملها مع قضية الوحدة الكورية، مما يجعل التأييد الياباني للولايات المتحدة في سياستها ضد كوريا الشمالية أمرا مطلقا نظرا لتوافق المصالح والوسائل تجاه قضية الوحدة الكورية.

فالقوى الإقليمية إذن في منطقة شمال شرق آسيا تقف موقف التأييد فيما يتعلق بسياستها تجاه الوحدة الكورية، وإن كان بدرجات متفاوتة حيث أن الصين تدعم كوريا الشمالية تجاريا لكنها ضد امتلاك سلاح نووي، أما اليابان فتسعى لإيجاد كوريا موحدة ليبرالية وبالتالي فهي ضد وحدة دون إصلاحات في كوريا الشمالية بالإضافة إلى المعارضة التامة لاستمرار كوريا الشمالية في تهديداتها النووية، وبالتالي فالبيئة الإقليمية مواتية لفاعلية الحلول الأمريكية اتجاه قضية الوحدة الكورية[14].

5- البرنامج النووي لكوريا الشمالية:

يعتبر تطوير السلاح النووي لدى أي دولة دليلا على تقدم قدراتها العلمية والتقنية ذلك لما تتطلبه المسألة من جهود علمية وبحثية مكثفة وأدوات تقنية معقدة يدخل في تركيبها مواد يصعب تصنيعها.

ويعتبر تطوير السلاح النووي هدفا في حد ذاته، لكن التقدم العلمي المصاحب لتطوير السلاح النووي يصنع الدولة المعنية في مقدمة الدول ذات الطاقات والقدرات العلمية المتميزة.

أ- المنهج الأمريكي بخصوص مشكلات السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل:

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منهجين لمواجهة تهديد انتشار السلاح النووي هما[15]:

- **الوقاية:** وتهدف إلى إبطاء أو وقف تطوير وانتشار الأسلحة المؤدية إلى عدم الاستقرار، رغم أن أسلحة الدمار الشامل مسموحة للجميع، وتنتشر وتتداول عالميا.
- **الحماية:** تتخذ مساعي الحماية الأمريكية شكل نظام للردع أو الرد على استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وتواجه الولايات المتحدة صعوبات كبيرة في تطبيق المنهجين في منطقة شمال شرق آسيا، إذ تبرز أحد هذه الصعوبات في عدم اشتراك الصين في القضايا المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، إذ تبنى الصينيون وبشكل ملحوظ سياسة معلنة ومنذ ستينات القرن العشرين مفادها دعم بشكل غير محدود نشر الأسلحة النووية باعتبارها وسيلة لكسر هيمنة القوى العظمى، ورغم التراجع الصيني عن هذه السياسة بانضمامها إلى العديد من معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أنها تقف وراء تزويد كل من كوريا الشمالية وإيران (الدول الأكثر تهديدا للأمن الأمريكي في آسيا) بالقاعدة الأساسية لامتلاك الأسلحة النووية[16].

وتعتبر الفكرة الأمريكية في إنشاء درع دفاع صاروخي في الأماكن الأكثر تهديدا بالسلاح النووي توجه جوهري للحماية والوقاية من انتشار السلاح النووي والمحافظة على أمن المناطق الإستراتيجية بالنسبة لها. بالإضافة إلى ذلك تعتمد الولايات المتحدة على إستراتيجية الردع ضد كل من يمتلك التكنولوجيا الأولية لصنع السلاح النووي ويعتمد الردع على مكونات أساسية هي:

1- التهديد بالانتقام إذا ما تم القيام بعمل أو تصرف ما، ويعتبر هذا العنصر الأكثر تكرارا وغالبا ما يوصف بأنه العقوبات التي ستوقع على المعتدي.

2- عنصر الدفاع أو عنصر الحرمان؛ حيث يحاول أحدهم أن يعزز الردع عن طريق إقناع العدو بأنه لن ينجح في تحقيق أهدافه باستخدام القوة ويشمل هذا حرمان العدو من قدرته على استخدام قوته بفاعلية.

3- الإقناع بالعدول عن العمل؛ وهو من المفاهيم التي يصعب التعبير عنها فهو فكرة عامة وشاملة تتضمن سلسلة من القدرات التي تقوم على فكرة الردع بالإقناع.

ب- مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل في السياسة الدفاعية الأمريكية:

إن رد الولايات المتحدة على تهديدات أسلحة الدمار الشامل متعدد الأوجه، ويظل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو الهدف الرئيسي، ويتحقق بشكل أساسي عبر الرسائل الدبلوماسية، وتؤدي وزارة الدفاع الأمريكية دورا مساندا وداعما في تشكيل وصياغة المواقف الأمريكية لمفاوضات ضبط التسلح ومراقبة مدى الالتزام بالمعاهدة وتوفير الخبرات المتخصصة والدعم لعمليات التفتيش المفاجئة على الأسلحة[17].

فالمسعى الأمريكي بمواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل تكمن في المجالات الحربية المتعلقة بالردع والقوة المضادة والدفاع ودعم العمليات العسكرية، وبالتالي حرمان

الدول التي تمتلك برنامجا نوويا من الاستخدام الكلي لأسلحتهم على المستوى الكلي للصراع، وبالتالي خفض قيمة العائد من الحصول على مثل هذه الأسلحة أو امتلاكها.

ومع أن الوقاية تشكل الخط الدفاعي الأمامي والأول في مواجهة أسلحة الدمار الشامل، إلا أن التركيز الأمريكي على الحماية أمر ضروري حيث تعمل الولايات المتحدة على تحسين وتطوير قدرتها على تدمير الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ووسائل إطلاقها قبل استخدامها ضد القوات المسلحة الأمريكية أو قوات حلفائها[18].

ت- برامج التسلح النووية لكوريا الشمالية:

اعتمد البرنامج النووي الكوري الشمالي على الذات منذ مراحله الأولى، واستغله كورقة ردع ضد الولايات المتحدة لمساومتها على التفاوض حول العديد من المصالح الكورية الشمالية من أهمها إجبار الولايات المتحدة سنة 1991 على سحب الأسلحة النووية من كوريا الجنوبية[19].

في أفريل 1955 أسست كوريا الشمالية معهدا للأبحاث النووية ثم وقعت سنة 1956 على التعاون في مجال البحث العلمي مع الاتحاد السوفياتي تم بموجبه تزويد 200 باحث كوري بالتدريب الكافي في مجال الأبحاث النووية.

في منتصف الستينات أقامت كوريا الشمالية مجمعا لأبحاث الطاقة النووية وزود بمفاعل نووي سنة 1964 طلبت كوريا الشمالية المساعدة النووية من الحكومة الصينية لكن ماوكلي تونغ رفض بسبب أن كوريا الشمالية دولة صغيرة لم تحتاج للأسلحة النووية.

تركزت الجهود الكورية فيما بعد على دراسة دورة الوقود النووي واستطاع الكوريون تطوير طاقة المفاعل النووي بدرجة ملحوظة -07 ميجاوات- بالإضافة إلى البدء في بناء مفاعل آخر طاقته 05 ميجاوات.

سنة 1985 كان التاريخ الذي أعلن فيه المسؤولون الأمريكيون عن الشكوك الأمريكية في المجالات النووية الكورية، حيث أكدت الإدارة الأمريكية على وجود معلومات استخباراتية تثبت بناء كوريا الشمالية لمفاعل نووي سري قرب العاصمة الكورية.

وقد اتبعت الإدارة الأمريكية طيلة فترة التسعينات أسلوب الحوار السياسي مع كوريا الشمالية لحل المشكلة النووية، حيث كانت إدارة كلينتون أكثر ميلا لاستخدام العقوبات الاقتصادية والسياسية في الضغط على كوريا الشمالية، واكتفت باستخدام سياسة العصا والجزرة، أي أن تتخلى كوريا الشمالية عن برنامجها النووي وتحصل على المساعدات، وقد امتنعت الإدارة الأمريكية عن استخدام القوة العسكرية ضد المنشآت النووية لكوريا الشمالية لعدة أسباب[20]:

1- امتلاك كوريا الشمالية لترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل غير النووي –القنابل الجرثومية والأسلحة الكيماوية-.

2- تزايد الرفض الشعبي للتواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية، وبالتالي فإن توجيه أي ضربة أمريكية، سوف يؤدي إلى ثورة في كوريا الجنوبية، مما سيضر كثيرا بالمصالح الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

3- معارضة الصين، بسبب الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تصيبها في حالة التدخل في منطقة شبه الجزيرة الكورية.

ورغم المحادثات السداسية[21] التي بدأت بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ابتداء من سنة 1963، إلا أن كوريا الشمالية أخلطت الحسابات الأمريكية بعد إعلانها سنة 2006 عن نجاح أول تفجير نووي لها، واستطاعتها تحميل رؤوس نووية وصواريخ لتصبح تاسع دولة نووية في العالم.

ث- الآثار الجيواستراتيجية للتفجير النووي الكوري الشمالي:

1- امتلاك كوريا الشمالية لوضعية ردع نووي:

استطاعت كوريا بفضل امتلاكها للسلاح النووي بالإضافة إلى تطويرها قوة تقليدية ذات قدرة على الردع، بحيث أصبحت تشكل تهديدا كبيرا على المنشآت في كوريا الجنوبية، حيث طورت قدرات صاروخية تقليدية ونووية تصل إلى حوالي ألفي كيلومتر وبالتالي إمكانية تهديد الأمن الياباني، والسفن والمواقع العسكرية الأمريكية المتواجدة في المنطقة وفي الجزء الشرقي من المحيط الهادي.

بمعنى أنها استطاعت أن تبقي قدرات عسكرية تجبر الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة على الدراسة الجيواستراتيجية المعمقة لأي محاولة هجوم أو اعتداء عسكري على كوريا الشمالية، هذا الاحتياط في البناء العسكري هو الذي عزز القدرة الكورية الشمالية من المناورة بالاستمرار في التفاوض في الوقت الذي تطور بنائها النووي[22].

وقد قامت كوريا الشمالية بتطوير عائلة من الأنظمة المعتمدة على تقنية "سكود" بما في ذلك تطوير الأنظمة الصاروخية لكل من "سكود-بي" و"سكود-سي" ومؤخرا تم تركيز برامجها للتطوير الصاروخي في إنتاج ونشر الأنظمة التالية[23]:

ج- **صاروخ نودتج (Nodong):** وهو عبارة عن صاروخ متحرك ذي مرحلة واحدة ويعمل بالوقود، ويبلغ مداه حوالي 1300 كيلومتر، تمتلك كوريا ما يقدر بـ 10 صواريخ من هذا النوع.

ح- صاروخ تايبردنج (Taepredong): يتراوح مداه بـ 2000 كيلومتر يحمل متفجرات تقدر بـ 1000 كيلوجرام.

خ- صاروخ تايبودنج (Taepodong): يتراوح مداه بـ 6000 كيلومتر ويحمل 1000 كيلوجرام من المواد المتفجرة.

بالإضافة إلى البرنامج الصاروخي، يوجد لدى كوريا الشمالية قدرات تسليحية كيمياوية كبيرة، وتمتلك ما يقدر بـ 5 رؤوس نووية.

أكثر من ذلك تعتبر كوريا الشمالية ناشرا رئيسيا للأسلحة، وذلك نظرا للظروف الاقتصادية المتدهورة لها، حيث لا تخضع تجارة الصواريخ فيها إلى أي رقابة وضبط من قبل أي نوع من البرامج الدولية، وذلك لأن مبيعات الصواريخ تشكل عائدا ضخما لكوريا الشمالية.

2- اختلال توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا:

لاشك أن التفجير النووي الكوري الشمالي قد أحدث اختلالا في ميزان القوى في شرق آسيا وشمال شرقها بالتحديد، ويمكن أن تمتد تأثيراته إلى الساحة الدولية ككل من حيث بروز دولة نووية جديدة قد برزت، وبالتالي قرار الهجوم أو فرض عقوبات عليها من طرف الولايات المتحدة وحلفائها يصطدم بحقائق جديدة[24].

كان هناك تفوق مستمر من قبل الولايات المتحدة أمريكيا وكوريا الجنوبية من مهاجمة كوريا الشمالية بسبب الدمار الذي يمكن أن تخلفه الحرب، وبسبب التوتر الذي يمكن أن ينشأ مع الصين والذي قد يؤدي إلى هجوم الصين على تايوان وضمها إلى الوطن الأمن، حتى إن التخوف من هجوم كوريا الشمالية على الجنوبية قد ساد عبر سنوات، وبقيمة القوات الأمريكية والجنوبية متحفزة للرد على الهجوم المتوقع.

في ظل الوضع الجديد، عوامل كبح الهجوم الأمريكي ازدادت وأصبحت أكثر تعقيدا وعوامل التخوف من هجوم شمالي على الجنوبية قد ارتفعت، على الرغم من أن من المستبعد استعمال القنبلة النووية، لكن وجودها يعطي ثقة لمن يملكها، ويرفع من تخوف من لا يملكها، فالوضعية الإستراتيجية لكوريا الشمالية أصبحت أكثر قوة وثقة بعد امتلاكها السلاح النووي[25].

3- رد الفعل الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية:

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية فور إعلان كوريا الشمالية عن تجربتها النووية إلى مجلس الأمن لتشديد العقوبات المفروضة منذ فترة، علما أن العقوبات لم تؤد إلى النتائج المرجوة، ولم تحل دون حصول كوريا على تمويل خاصة بالتأييد الروسي والصيني

والدعم بالتمويل المالي والتجهيزات الذي لا تزال كوريا الشمالية تتلقاها من هذين الدولتين.

وتماشيا مع نصائح خبراء منع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب أدخلت متغيرات جديدة على السياسة الإجمالية نحو شبه القارة الكورية، دخلت الولايات المتحدة في علاقة أمنية ثنائية مع كوريا الشمالية، وفي ترتيبات من نوع "الاحتواء المزدوج" الذي طبق في مواجهة اليابان وألمانيا كحلفاء للولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة[26].

نفذت الجهود الأمريكية لاحتواء لكوريا الشمالية بأسلوب أنتج ضمانا أمنيا سلبيا لهذه الأخيرة، لأن تأثير الولايات المتحدة على كوريا الجنوبية من خلال التحالف الأمريكي–الكوري الجنوبي سيساعد في بناء الثقة بواسطة تزويد الكوريتين بالأمن من خلال استقرار العلاقة الإستراتيجية العدائية لكلا النظامين، وكان هذا نقلة هامة نحو سياسة أمنية أمريكية للكوريتين[27].

وقد أدركت كوريا الشمالية فوائد الاحتواء المزدوج في شبه الجزيرة الكورية عندما نجحت في إبرام اتفاقيات نووية مع الولايات المتحدة، كما ساهمت سياسة الارتباطات التي قامت بها الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية بإبقاء هذه الأخيرة مستقرة إستراتيجيا.

وكانت ردود فعل كوريا الجنوبية نحو السياسة الأمريكية أثناء المفاوضات الأمريكية–الكورية الشمالية حول الأسلوب الأفضل للتعامل مع كوريا الشمالية وكان من الممكن تسوية هذه الخلافات، وخاصة أن ردود الفعل الكورية الجنوبية كان يمكن إرجاعها غالبا إلى قدرة سيول الضعيفة على التأثير في صنع السياسة الأمريكية[28].

4- التعديلات الإقليمية:

إن سياسة الاحتواء المزدوج الذي انتهجته الاتفاقات الأمريكية الكورية الشمالية أنتجت سياسة أمنية جديدة في منطقة شمال شرق آسيا تعرف بـ "سياسة كوريتين الأمنية"، والتي يمكن أن تعقد العلاقات الأمنية في هذه المنطقة خاصة العلاقات الأمنية بين الثلاثي الإستراتيجي اليابان–الصين وكوريا وستحتاج الولايات المتحدة إلى ضبط سياستهم الإستراتيجية نحو بعضهم البعض ونحو الدولتين الكوريتين المتعايشتين كما سطرت لهم السياسة الأمريكية.

فإن تحركت الولايات المتحدة في أعقاب تخفيض التوتر داخل كوريا، نحو علاقة أمنية رسمية مع كلتا الكوريتين، فإنها ستجبر جيران كوريا على الاستجابة وهذا التغير

المتوقع في السياسة الأمريكية من المحتمل أن يسبب تعديلات إضافية في التعاون الأمني الأمريكي-الياباني، لأن بيئة التهديد ستتغير بشكل مثير[29].

د- خيارات تسوية الأزمة النووية الكورية:

إن التساهل الأمريكي في القضية النووية الكورية يرجع إلى قراءة واقعية لحسابات إقليمية تجعل من اللجوء إلى الخيار العسكري بمثابة إقدام على الانتحار الجماعي للجنود الأمريكيين في كوريا الجنوبية وهو ما جعل الحل العسكري يتراجع في حالة القضية النووية الكورية وذلك لاعتبارات أساسية هامة هي[30]:

أولا: أن الولايات المتحدة تعلم الدوافع وراء التحدي الكوري الشمالي وإصرارها على تطوير الأسلحة النووية، فهي محاطة من كل الاتجاهات بقوى كبرى: الصين، روسيا واليابان، وبنهاية الدعم الشيوعي لكوريا الشمالية وجدت نفسها تقف في مقابل هذه القوى -التي أثبتت تاريخيا عدائها لكوريا-، بالإضافة إلى ذلك فكوريا من الناحية الرسمية تعتبر أن الحرب الكورية لم تنته بعد، وأن الهدنة المعلنة منذ نصف قرن يمكن أن تفترق في أي لحظة، وبالتالي من حق وواجب كوريا الشمالية أن تتسلح لتتمكن من ردع الخطر الأمريكي.

ثانيا: أن الولايات المتحدة تضع في حسابها حجم الخسائر المتوقع أن تلحق بقواتها في كوريا الجنوبية واليابان وبالدول المجاورة فور نشوب الحرب، حيث أنها عندما خططت لعمل عسكري محتمل ضد كوريا الشمالية سنة 1993 قدرت وزارة الدفاع الأمريكية القوة المطلوب توفيرها بما يزيد عن 600 ألف جندي كوري جنوبي ونصف مليون جندي أمريكي.

ثالثا: يصعب تجاهل مواقف الإقليمية في شمال شرق آسيا من الأزمة وسبل حلها، ويلاحظ أن القوى الإقليمية تجمع عمل استبعاد الحل العسكري، فكوريا الجنوبية تركز على فتح قنوات جديدة لتحسين العلاقات بين الأشقاء في شطري كوريا وتحقيق الوحدة سلميا، أما اليابان فتخشى المواجهة المباشرة مع كوريا الشمالية وما سيؤدي ذلك إلى عدم استقرار في المنطقة ككل.

أمام الاعتبارات السابقة ظهرت بدائل وخيارات متعددة للحل الجذري للأزمة النووية الكورية هذه الخيارات هي[31]:

الخيار الأول: فرض العقوبات الاقتصادية؛ وما ستلحقه بكوريا الشمالية وباقتصادها، الذي يعاني أصلا من أزمات دورية خطيرة، لكن هذا الخيار سيعترضه

الاختراق الصيني، حيث تحصل كوريا الشمالية سنويا على مليار دولار كمساعدة صينية للنظام الكوري الشمالي لإحداث تصحيحات في اقتصادها المنهار.

الخيار الثاني: الحل الدبلوماسي؛ خاصة أن كلا الطرفين أبديا استعدادا لهذا الحل من خلال العديد من الجولات التفاوضية، خاصة أن كوريا الشمالية مستعدة للتخلي عن سلاحها النووي، إذا وافقت الولايات المتحدة على إجراء حوار مباشر وقدمت ضمانات أمنية ونشاطات اقتصادية غير مقيدة لكوريا الشمالية، بل أن كوريا الشمالية أكدت العديد من المناسبات باستعدادها لقبول التفتيش من قبل الولايات المتحدة.

ويزداد الميل الأمريكي للحل الدبلوماسي خاصة بعد استبعاد الإستراتيجيون الأمريكيون الخيار القائم على توجيه ضربات استباقية، تستهدف المفاعل النووي الكوري الشمالي بضربات دقيقة تستخدم أسلحة تقليدية وذلك بفعل التخوف الأمريكي من رد الفعل النووي الكوري الشمالي[32].

وتبقى الأزمة النووية الكورية الشمالية مستمرة خاصة مع استمرار محاولاتها النووية بالإضافة إلى الاستفزازات المستمرة التي تقوم بها هذه الأخيرة ضد كوريا الجنوبية، مما يجعل الخيار الأمريكي لحل الأزمة النووية الكورية يتراوح بين المد والجزر، بين الأسلوب الدبلوماسي والحل العسكري.

الهوامش:

(1) .....؛ "السياسة الأمنية الأمريكية في كوريا"، في مجلة دراسات، واشنطن، ربيع 2010، متحصل عليها من الموقع:
www.sirouline.org/alabwab/deresat(01)/318.html .

(2) المرجع السابق.

(3) Defense white peper 2003, the ministry of national defense, in www.MND.go.KR/whitpaper?,03/04/ 2010/p161-172

(4) نيفين، حليم مصطفى؛ السياسة الخارجية الكورية، (القاهرة:مركز الدراسات الأسيوية،2006)، ص 268.

(5) المرجع السابق، ص 269.

(6) Tae-Hwan Twak, « Korean-US relation in transition » , the Korean Journal, vol° 3 (1994), pp 210-211.

(7) Tae-Hawn, Op Cit, pp 208-209.

(8) Ibid.

(9) Kook- Chin Him, « the Rok-US relation ship », in foreign affairs, Vol °3, N° 5, (October 2005), pp 1-6.

(10) Ibid, pp 08-10.

(11) William Drennan, « the US Role in Korean revnification », in Korea and world affairs, vol° 22, N° 2, 1998, p 166.

(12) السيد صدقي عابدين، "قضية الوحدة الكورية"، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، ص 195.

(13) المرجع السابق، ص 196.

(14) المرجع السابق، ص 205.

(15) جاكلين ديفس، مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 24.

(16) المرجع السابق، ص 26.

(17) بيتر لاقوي؛ الدفاع المشترك في مواجهة أسلحة الدمار الشامل، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 85.

(18) المرجع السابق، ص 88.

(19) إبراهيم، الدسوقي؛ "القضية النووية الكورية"، في أوراق آسيوية، العدد 52، أكتوبر 2003، ص 03.

(20) سعيد، مسلم؛ "الأزمة النووية الكورية"، في شؤون سياسية، العدد 20، أكتوبر 2006، ص 05.

(21) ضمت المحادثات السداسية كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا، اليابان).

(22) François, Godement ; « péninsule coréenne et asie du Nord-est », dans séminaire sur péninsule coréénne, (18-19 janvier 2006, Paris.

(23) جاكلين ديفينس، مرجع سابق، ص 44.

(24) خليل، حسين؛ "الأمن الإستراتيجي الدولي بعد كوريا النووية"، في شؤون سياسية، العدد 24، نوفمبر 2007، ص 16.

(25) المرجع السابق.

(26) Charles, armstrong ; « US-North Korean relations », in asian prespective, Vol 28, N°4, (spring 2004), pp 13-37.

(27) Buffer, Zone ; « North Korea's strategic », in china-security Vol°4, N°28, (automn 2006), p 22.

(28) Ibid, p 28.

(29) إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 22.

(30) المرجع السابق، ص 23.

(31) يكم، داو يونغ؛ "تسونامي كوريا النووي"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2010، في (www.siironline.org)، يوم 2010/04/05.

(32) جابريل، شونفليد؛ "الضربات الاستباقية ضد كوريا الشمالية"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، 2010، في (www.siironline.org)، يوم 2010/04/05.